

التحديات التي تواجه عاهل السعودية الجديد كانت مرصودة... والسيناريوات للخروج من الأزمة أيضاً



إعداد وترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

منذ أكثر من شهر، عندما ألم المرض عميقاً في جسد الملك عبد الله بن عبد العزيز، وتحكم بجيانه، وحتم عليه انتظار الموت في أي لحظة. عاشت مملكة الرمال أزمة كان عنوانها في الخفاء، الوقوع على ملك جديد تتفق عليه العائلة الحاكمة، وعلى ولي للعهد، وولي لولي العهد، وولي لولي أولياء العهد حتى آخر أمير صغير ما زال في رحم أمه.

لكن الصحافة الغربية، ذهبت إلى أبعد من اختيار اسم، إذ كتبت مطولاً عن التحديات التي تنتظر الملك الجديد، بغض النظر عن من يكون. وتُشرت تقارير كثيرة في أكثر من صحيفة، حتى الصحافة الغربية تطرقت إلى هذا الموضوع، إذ كتب يوثيل جوجانسكي في 14 الجاري: «من الممكن أن يكون للعربية السعودية ملك جديد في سنة 2015، إن الاستشفاء الطويل لحارس النفط والامان المقدسة الإسلامية، عبد الله بن عبد العزيز، يثير المخاوف في شأن استمرار استقرار هذه الدولة المركزية والسياسة المستقبلية لها، في الوقت الذي تواجه تحديات كبيرة سواء من الداخل أو من الخارج.

وأيًا كانت هوية الملك، فإنه سيواجه تحديات ليست بسيطة. وكما يبدو، فإن العالم العربي موجود الآن في أصعب أوقاته، وهناك تأثيرات على المستوى العربي للاستقرار السياسي في العربية السعودية. إن عائدات النفط والغاز كانت حتى الآن أداة، قامت دول الخليج باستخدامها، من أجل تشكيل المشهد الشرق أوسطى... تحاول الأسرة المالكة، أن تظهر أن الأمور تسير على ما يرام، ولكن هناك درجة من عدم الوضوح في خصوص الوضع الصحي وقدرة

الملك عبد الله على القيام بمهامه. لقد ذهب الملك للاستشفاء في 31 كانون الاول 2014 من أجل إجراء فحوص طبية. وقرب سيره في المستشفى في الرياض، يتواجد طوال الوقت أفراد عائلته، أي قيادة الدولة، وبعثات من الدول المجاورة التي جاءت لتطمئن إلى صحته. بعد فترة الاستشفاء، أصدرت وكالة الأنباء السعودية بياناً جاء فيه أن الملك يعاني من التهاب رئوي وقد احتاج إلى تنفس اصطناعي مؤقت. إن عدم التأكد من حالة الملك الصحية يزيد التشويش في العربية السعودية ويشكل أرضية للتقارير المتناقضة في هذا الخصوص في وسائل التواصل الاجتماعي في المملكة.

المصلحة العليا للعائلة المالكة السعودية تكمن في استمرار الحكم في أيديها. لهذا، هناك أهمية كبيرة لنقل مقاليد الحكم في المملكة بصورة سلسة قدر المستطاع. ولكن، خلال أقل من سنة عين ثلاثة أولياء للعهد. الأمر الذي أكد مسألة ذات أهمية فورية: طالما لم يتم تعيين ولي للعهد من بين أحفاد ابن سعود، فإن موضوع الوراثة، أي، القدرة على إعطاء جيل جديد من القادة إدارة الشؤون الحاسمة للمملكة، سيؤثر على استقرارها...»

أما وقد رحل عبد الله بن عبد العزيز ونُصّب سلمان ملكاً على العربية السعودية أمس، فإن تقريرنا التالي، المترجم عن مقالات عدة كتبت قبل رحيل عبد الله، يبين أن التحديات التي ستواجه عاهل السعودية الجديد كانت مرصودة، سعودياً وخارجياً، وحتى السيناريوات التي رُسمت للخروج من أزمة الخلافة كانت مرصودة أيضاً. والدليل، اختيار الملك الجديد بشكل سلس لأن المصلحة العليا للعائلة المالكة السعودية تكمن في استمرار الحكم في أيديها، وفق ما قال يوثيل جوجانسكي منذ أسبوع تقريباً.

ثالثاً، تمتلك السعودية بنية كبيرة ومتماكة، ما من طريقة دقيقة لقياس عدد الشخصيات الرئيسية في الحكومة، لكن هناك بين 33 إلى 35 من الوزارات الهامة والتعيينات العليا الأخرى. أحد عشر وزارة منها يترأسها أفراد من العائلة المالكة، وثمانية يتولاها كبار الأمراء من الأحفاد، ومعظمهم أبناء ابن سعود. وبعض الثلاثة والعشرين الآخرين هم تكنوقراط. وسيلعبون دوراً حاسماً في الحفاظ على استمرارية قوة الخلافة، وسيبقى معظمهم في مكاتبهم بغض النظر عن مدى تقدم الخلافة.

رابعاً، إن الملك عبد الله قد أعدّ فعلاً لخلافته، وذلك بتغيير عدة مناصب رئيسية في حكومته في 7 كانون الأول 2014، بما فيها وزارات: الثقافة، الاتصالات، النقل، الزراعة، وتعيين وزراء أصغر سناً بإمكانهم تأمين الاستقرار والمستوى الجديد من الطاقة والجدد على السواء. عين وزيراً جديداً في التربية والتعليم، الأمير فيصل بن عبد الله محمد آل سعود، ليخلف الدكتور عبد الله بن صالح بن عبيد، وامرأة هي نورة الفايز التي رفاها إلى مستوى جديد ككاتب لوزير التربية والتعليم. كما سُمّي الدكتور عبد الله الربيعية كوزير جديد للصحة، ومحمد بن عبد الكريم العيسى كوزير للعدل.

عين أيضاً محمد محافظاً لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، واستبدل وزير الشؤون الإسلامية الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ - وهو من نسل محمد الوهاب - بوزير آخر لا ينتمي إلى عائلة آل الشيخ. تبدو كل هذه التعيينات وكأنها ضمنت لضمان إحداث المزيد من التطورات والتحديثات، لا لمجرد الحفاظ على استمرارية البرامج الموجودة.

غير الملك عبد الله أيضاً عدداً من مناصب الأمن العليا في السعودية خلال السنة المنصرمة. فرض الأمير سلمان لا يبدو أنه سيؤخر في سير عملية الأمن السعودي، كذلك، فإن الأمير سعود الفيصل بن عبد العزيز آل سعود هو وزير خارجية ولعب دوراً رئيسياً في تشكيل السياسة الخارجية وفي الشراكة مع الولايات المتحدة لعقود عدة. أما ابن الأمير سلمان، محمد بن سلمان، وهو وزير دولة ورئيس محكمة والده، ولعب دوراً في سياسة الدفاع ووزارة الدفاع. ابن الملك عبد الله الأمير متعب بن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، هو الآن وزير الحرس الوطني، الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود وزيراً للدخالية، والأمير خالد بن بندر بن عبد العزيز آل سعود، يترأس الاستخبارات العامة في المملكة العربية السعودية. هذا هو فريق الأمن القوي والثابت الذي يعمل جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لا يبدو المال الذي ستؤول إليه الخلافة واضحاً. فإلغ بعض في المملكة يتساءلون عن الدور القيادي لأمير مقرن، وقد عين سلمان ولياً للعهد إذا ما عاش الملك عبد الله فترة أطول، وإذا ما حظي بالدعم من باقي الأعضاء الرئيسيين للعائلة المالكة. ومن بين المرشحين المحتملين أيضاً، شخص من عائلة السديري، وهو الأمير أحمد بن عبد العزيز المولود عام 1942، وشغل سابقاً منصب وزير الداخلية. وهو من كان قد أعفي من منصبه كوزير للداخلية عام 2012 بعدما نظر إليه على أنه زعيم غير جدير بالثقة.

والحقيقة أن المملكة العربية السعودية كغيرها من الأمم الأخرى تواجه الكثير من التحديات الداخلية والخارجية، كما لا يمكن التنبؤ بما يمكن أن يحدث في عدد من مناطقها، وقد تنحو الأحوال فيها منحنى كارثياً محتماً. ومع ذلك، فطالما تستمر أزمة الخلافة هذه، فإن خيارات تعيين الملك السعودي المقبل تبقى بعيدة عن صيرورتها أزمة. فقد قطعت المملكة أشواطاً بعيدة منذ الصراع الذي أوصل ابن سعود إلى السلطة. فهي الآن دولة متقدمة وفقاً لعدد من المعايير، وسياساتها الملكية - ولا يبدو أنه سيخلف أزمة في المملكة أو تغيراً على مستوى الشراكة بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

انتوني كورسمان، يعمل في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، وهو مركز معفي من الضرائب يركز على قضايا السياسة العامة الدولية. يتميز بأبحاثه الموضوعية وغير الحزبية. والآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن موقف الكاتب.



مقرن



سلمان

التهديد الذي تفرضه الخلافة

أميركا وغيرها من الدول، يمتلكون كل الأسباب للقلق في شأن التحديات والتهديدات التي ستواجهها المملكة بعد الملك عبد الله. فهناك أسباب جوهرية للشراكة الأمنية الوطنية الوثيقة والدائمة بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية. ولكن، وهذا مرجح بالطبع، من الواضح أن التركيز على الخلافة ينبغي أن يكون أولوية مقارنة بالمخاوف الأخرى.

أولاً، من المهم لنا أن نتساءل من هو العضو البارز في العائلة الملكية الذي قد يبيط، من وتيرة إصلاحات الملك عبد الله، ويضعف الشراكة الأمنية السعودية مع الولايات المتحدة أو غيرها من دول التعاون الخليجي، أو يسعى إلى تحوّل آخر مهم وقد يكون سلبياً في سياسات المملكة؟ إنه لمن الأهمية في مكان التحدث عن قوة التحديات الملكية، والسياسة الملكية، وأنه لحققي جداً - على رغم أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن الولايات المتحدة تتبع نهج السياسة الانقسامية من لقاء ذاتها، وتواجه تهديد انقلاب شعبي كل أربع سنوات. ومع ذلك، فلا يبدو أنه لدى السياسة الملكية أي انقسامات رئيسية للجوانب الأخرى في سياسات المملكة.

من المؤكد أن المنشقين عن العائلة الملكية يعيشون أفضل أيامهم، فكلماً زادت الإصلاحات كلما خف وهج المحافظين المتشددين. وعلاوة على ذلك، فإن السعودية لم تواجه معركة سياسية داخلية جديّة منذ أطاحت حكومة الملك فيصل بحكم الملك سعود المسرف بين عامي 1962 و1964 في عزّ تفاعل تأثير عبد الناصر على محيطه العربي. وأيضاً في الوقت الذي كان الهيكل الرسمي للمملكة ضعيفاً نسبياً وبدائياً، ويُدَار بميزانية ضعيفة وبشكل تعسفي، وقوات أمنية غير موالية، واستمرارية شاملة لحكومة ضعيفة كانت ضعيفة في أحسن الأحوال.

أي من هذه الشروط لم تعد متوافرة الآن؟ فانياً، إن السعودية ليست هي الملكية المطلقة. فأعضاء العائلة المالكة، وكبار الوزراء، وغيرهم من الأصوات في القيادة السياسية لا ينتظرون الأوامر من الخلافة لمناقشة القضايا. مع الاعتماد على مساعدة المجلس ووسائل الإعلام. هذه ليست ديمقراطية، بل جدارة في الأداء. وأكثر فأكثر، فإن أي قضية رئيسية تناقش داخلياً مع درجة معينة من إبداء الآراء. فخير الملك لا يهيم، وكذلك باقي أعضاء القيادة العليا في المملكة.

الصحيح. فأولاً، وقبل كل شيء، على المملكة السعودية أن تضمن حصول سكانها المتزايد عددهم على وظائف وعقود عمل مستقبلية قيّمة. قد يكون مستحباً على الغرباء فهم حقيقة الديناميات السكانية المعينة، وتختلف التقديرات بحدة وفقاً لخلاف المصادر. ومع ذلك، فقد قدر مكتب الإحصاء الأمريكي أن عدد السعوديين قد ارتفع من 3.86 مليون نسمة عام 1950 إلى 7.2 مليون عام 1975، و21.3 مليون عام 2000 إلى 27.8 مليون عام 2015، وسيصبح 31.9 مليون عام 2025 و34.0 مليون عام 2050. وعلى رغم حقيقة انخفاض معدل النمو السكاني من 2.9 في المئة عام 1975 إلى 1.5 في المئة عام 2015، فمن المتوقع أن ينخفض إلى 0.7 في المئة عام 2050. وللتقدم الحاصل في المملكة على كافة الأصعدة، فمن المهم أيضاً أن نذكر أن وكالة الاستخبارات الأمريكية «CIA» لاحظت أن ما مجموعه 506 آلاف على الأقل من الرجال والنساء سيصلون إلى سن العمل بحلول العام 2015، ويدخل إلى السوق حوالي 1.7 مليون من السعوديين. ويعد هذا تحدياً غير معقول على صعيد الاستقرار الداخلي.

وفي حين واجهت السعودية التحدي الكبير المتمثل في التعامل مع «انتفاخ الشباب» هذا، تحت حكم الملك عبد الله، فإنه لمن المهم أن نلاحظ أن أسعار ثروتها النفطية كانت أعلى بكثير مما هي عليه الآن. تختلف التقديرات مرة أخرى، لكن تقديرات «CIA» ومركز الطاقة الأمريكية، أن دخل الفرد السعودي بلغ 31.300 دولار سنوياً عام 2013، و8.939 دولاراً من عائدات النفط، وادماً للفرد الواحد.

وحي نضع هذه الأرقام في منظور المقارنة، فإن دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ 52.800 دولار سنوياً. وفي دولة غنية بالنفط مثل قطر، بلغ دخل الفرد عام 2013 102.100 دولار، ودخله من النفط 40.943 دولاراً، وكذلك في الإمارات العربية المتحدة بلغ دخل الفرد عام 2013، 29.900 دولار ومن عائدات النفط 9.736 دولاراً للفرد الواحد.

على المملكة العربية السعودية أن تتحرك جيداً كقوة استخدام أموالها مع الدول المجاورة المقسمة والأكثر فقراً، والتي قد تشكل تهديداً لاستقرارها. فدخل الفرد في إيران بلغ 12.800 دولار عام 2013. أما العراق ف 7.100 دولار، ومن عائدات النفط 2.700 دولار. أما في اليمن، حيث يكاد دخل الفرد لا يذكر من النفط، فيبلغ دخل الفرد السنوي فقط 2500 دولار. عدد من الأسباب تقف خلف حقيقة أن السعودية تملك أعلى رقم من نفقات الأمن القومي في السنة. وهي تواجه تهديدات حقيقية جداً - ومعظمها من الجهات الفاعلة غير الحكومية - والتي تهدد باستمرار بالعنف وبشرعية حكم خادم الحرمين الشريفين، أكثر، الأمان الإسلامية قداسة.



عبد الله

في عهد الملك عبد الله، استحدثت الحكومة السعودية تحدياً جديداً لكل مظاهر جهاز العدالة. فهي ااحت دور الهيئات التشريعية مثل مجلس الشورى، فضلاً عن أنها خاضت تجربة الانتخابات عامي 2005 و2011. مع ضمانات قدمها الملك عبد الله تمنح المرأة حق التصويت والترشح لمنصب انتخابات البلدية المقررة هذه السنة. وعلى رغم أن نتائج الانتخابات الماضية كانت محض قبلية ومحافطة إلى حد أنها أنتجت حذراً كبيراً حول تحقيق المزيد من الإصلاحات.

ومن المهم أيضاً أن نلاحظ من وجهة نظر أتانية بعض الشيء، أن دور المملكة في قيادة الدول العربية الجنوبية في منظمة التعاون الخليجي، تعمل مع الأردن والمغرب، في تقديم الدعم لمصر وغيرها من الدول العربية، ودعوة دعاة خسة السلام إلى لعب دور استراتيجي في التأكيد على استمرار التدفق المستمر لصادرات النفط كما منذ السبعينات، وحتى خلال الحرب الإيرانية - العراقية (1980 - 1988)، وخلال حرب الخليج لتحرير الكويت عامي 1990-1991. ولطالما كانت المملكة السعودية حاسمة في الحفاظ على درجة معينة من الاستقرار الإقليمي في مواجهة نمو التهديد الإيراني، أثناء صعود التطرف الإسلامي الذي أعقب الاجتياح الأمريكي لأفغانستان والعراق، وخلال الموجة الجديدة من الاضطرابات التي عمت المنطقة في ربيع 2011.

تحديات

بالكاد نستطيع القول إن المملكة العربية السعودية لا تعاني المشكلات، وإنما لا تنتقل بسرعة في عدد من المجالات، وإنها ليست بحاجة إلى إجراءات مستمرة من الإصلاحات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية.

يجب أن يتغير دور المرأة بصورة أساسية في المملكة، وأن تستغل قدراتها ومهاراتها لتصبح أكثر إنتاجاً. كما من المفترض أن تُلبي حاجات الأقلية الشيعية لناحية الحقوق والمساواة. يحتاج التعليم إلى تحديث أسرع مما يسمح به المجتمع السعودي، فضلاً عن ضرورة تفعيل دور الهيئات التشريعية والانتخابية.

واجهت السعودية وستبقى تواجه تحديات ثابتة في محاولة العثور على وتيرة ثابتة من التحديات والإصلاحات التي تدفع بأسرع ما يمكن نحو التقدم مع الحفاظ على الدعم الشعبي السعودي، وتلبية الاحتياجات البدنية والثقافية الفريدة في المملكة السعودية، والتأكيد على أن مثل هذا التطور لن يتحول إلى انحدار أو توكس ولا حتى إلى ثورة. وكما أكدت كافة التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011، فإنه لمن السهل أن تذهب الأمور إلى المكان الخاطيء بشكل جداً رهيب، ومن الصعوبة في مكان الحفاظ عليها تسير في المسار

